تضع اساساً عريضا لسلطة التمييز بين المواطنين، في مجال حساس جدا هو الخدمة الاجبارية، وتفتح المجال امام التصرفات الابتزازية، [التي] من الصعب تقدير عواقبها. ان الوثيقة مكتوبة حقا بالشيفرة، وجزء من معانيها يختبىء وراء الكلمات... ولكن إذا نُفّذ ما جاء فيها، وفقا لنفسية الذين طالبوا بها، فان هذا سيؤدي، بالتأكيد، الى اتساع الفئة المفضلة المعفاة من الخدمة الاجبارية، وسيخلق اغراء قويا لدى المتهربين من الخدمة، لينضموا الى فئة التأبين (المتورعين)، هذا الامر لن يكون محصورا بتقييمات اغودات يسرائيل فقط» (**المصدر نفسه**).

واعتبرت الصحيفة ان شارون قد رام من وراء هذا الاتفاق التوصل الى هدفه دون مصاعب. ووصفت الصحيفة رئيس الحكومة، بأنه قد صاغ الخطوط الاساسية لحكومته، بعد اجراء عملية بيع بالجملة للمتدينين (**المصدر نفسه**). وحول بنية الحكومة الجديدة، ذكّرت صحيفة (**دافار**، ١٩٨١/٨/٧) بأن هذه الحكومة: «تستند على اغلبية ضئيلة، ولا يوجد في داخلها انسجام كامل بين الحاخام دروكمان، وابراهام ميلاميد، حتى ان هذا الانسجام ليس متوفرا بين متطرفي الليكود، واعضاء حزب الاحرار الحقيقيين، ولا حتى بين بيغن، وقسم من وزرائه الذين لا يزالون، بالرغم من كل شيء، يحافظون على قليل من الاتزان، في المواقف، تجاه القضايا السياسية والامنية».

وعلقت صحيفة هآرتس، على هشاشة الحكومة الجديدة، بقولها: «...لقد احضرت الحكومة الى الكنيست... رزمة من المناصب الادارية، الامر الذي ادى الى ارتسام ابتسامة المرارة، على وجه كل خبير، في الامور التنظيمية والاجرائية. وذلك بسبب تعيين عشرة نواب وزراء، وفصل وزارة السياحة عن وزارة الصناعة والتجارة، ولا شك في أن اصل المرارة هذه يعود الى كون دافعي الضرائب، هم ضحايا مثل هذا الاسلوب والنظام الاداري (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٧).

* * *

توزيع الحقائب

أ ــ وزراء من تكتل الليكود:

١ ــ مناحيم بيغن: رئيسا للحكومة، (حركة حيروت).

٢ ــ اريئيل شارون: وزيرا للدفاع، (حركة حيروت).

٣ ــ اسحق شامير: وزيرا للخارجية، (حركة حيروت).

٤ ــ يعقوب مريدور: وزيرا بلا وزراة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، (حركة حيروت).

٥ ــ يورام اريدور: وزيرا للمالية، (حركة حيروت).

٦ ــ موشي نسيم: وزيرا للعدل، (حركة حيروت).

٧ ــ حاييم كورفو: وزيرا للمواصلات، (حركة حيروت).

٨ ــ مردخاي تسيبوري: وزيرا للاتصالات، (حركة حيروت).

٩ ــ دافيد ليفي: وزيرا للبناء والاسكان. (حركة حيروت).

١٠ ــ سمحه أرليخ: نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للزراعة، (حزب الاحرار).

١١ ــ جدعون بات: وزيرا للتجارة والصناعة، (حزب الاحرار).